

الحض على حكمة في الغلام تقتضي قتل على ان جمعا من العلماء  
اجابوا عن غلامه بمثل ما اجابوا به عن غلام نبينا صلى الله  
عليه وسلم من عدم تقيد الاحكام في شرعه بالبدوح انتهى  
ثم لا يخفى ان محل التكليف الفعل والترك كما ذكرنا اما اعتقاد  
الوجوب والتخيير والكره لله والنذر والاباحة فواجب مخاطب  
به بلا نوع كل مكلف وهو البالغ العاقل القادر الذي بلغه الله  
من الثقلين ذكورا كان او انثى حر اكان او رقيا مسلما كان  
او كافرا مسلما كان او حنيا على ما حكى عليه الاجماع السني  
من بعده نبينا صلى الله عليه وسلم لجن خلافا لمن وهموه  
واما بقية النسل فلم يرسل احد منهم اليهم كما قاله الكلبلي و  
روي عن ابن عباس ايضا واحترضا بالثقلين تبعوا  
لبعضهم عن الملايكة لان معرفتهم لاحكام الالوهية ضرورية  
في حقهم فلا يكلفونهم وعلى القول بخطابهم باحكام شرعنا  
اذ لا تكليف الا بفعل اختيارى كما قال بعض المتأخرين وعنا  
وعبارة اللقاني في عمدة فان قلت فهل الملايكة مكلفون  
في حد ذاتهم قلت حكى بعضهم فيه خلافا قال بعض المحققين  
ولحق تكليفهم بالطاعة العلمية قال الله تعالى لا يعصون  
الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون بخلاف نحو الايمان فانه  
ضروري فيهم فالتكليف بمحصل الحاصل وهو محال انتهت  
تتم احكام غير المكلفين ليست متعلقا بغير خطاب  
الوضع من الاحكام التكليفية شرعا منصوب على الظرفية

فية تشبيها له باسماء المكان المهمة اي ان ايجاب ما ياتي  
اجاه وفي الشرع وعلى التخيير واجب من جهة الشرع او  
بشرع الحافض والشرع يطلق مصدر الشرع بمعنى يري  
واما شرع بمعنى استفتح فمصدره الشرع لا الشرع ويطلق  
اسما بمعنى الشارع والمراد به الباري بل وعلا اذ هو الشارع  
حقيقته قال تعالى شرع لكم من الدين اذ هو المبلغ  
ويطلق ويراد به القواعد الدينية والاحكام الشرعية  
فقوله شرعا يوجب للوجوب اخراجا للوجوب العقلي وقوله  
بعضهم لاجابة التقيد به وان ارتكبه امام الحرمين في الار  
يضاد لان جميع الاحكام التكليفية عندنا لم تلت الاله  
ضعيف كما قال بعض المتأخرين لانه تصرح بحل النزاع في  
مقام البيان والرد على الخصوم ان يعرف اي معرفة ماسية  
لان معرفته يكون مؤمنا محققا لا يمانه على بصيرة في دينه  
فوجبها عند اهل السنة بالشرع فقيل بتليغ النبي صلى  
الله عليه وسلم الشريعة الى الخلف وهو مراد لهم بالبعثة  
لاحكام املا لا اصليا ولا فرعيا كما هو المنقول عن الاستعارة  
وجمع وغيرهم ومصرح امام الحرمين حيث قال انا لاس  
تتعد اصلا وفرعا الا بعد البعثة نعم نقل صدر الشريعة  
في التبيين ان الحنفية يوجبونها عقلا حيث ذكره ابي  
حنيفة رضي الله عنه للمنفق بقوله معرفة النفس مالها  
وما عليها وبالجملة في المسئلة فرع الحسن والقيح العقليين